الصين والسعودية
الخطوط الحمراء والخضراء

مركز طوى للدراسات

/https://touacenter.com

2024

الصين والسعودية ..الخطوط الحمراء والخضراء..

لو وضع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان أمام خيارات حرة في العلاقة مع الصين فسوف يختار تعزيز العلاقة والذهاب إلى مديات بعيدة فيها، لأسباب عديدة وفي مقدمها أن شروط العلاقة غير مكلفة مع فوائد عالية. الطبيعة الشمولية للنظام السياسي في الدولتين وتاليًا غياب الشفافية والمحاسبة، والسريّة العالية التي تحيط بالإتفاقات والعقود التجارية، وندرة الإلتزامات المترتبة على الصفقات تجعل بكين محطة مغرية بالنسبة إلى شيوخ الخليج، على الرغم من الحماية الغربية الثابتة التي لا غنى عنها من أجل الحفاظ على وحدة السلطة.

في 9 يوليو 2024 استقبل نائب رئيس مجلس الدولة وعضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني خه لي فنغ في بكين ياسر الروميان، محافظ صندوق الاستثمارات العامة السعودي ورئيس مجلس إدارة (أرامكو)، والمسؤول عن شؤون التعاون الاقتصادي للسعودية مع الصين. وقال فنغ: "يتعين على الصين والسعودية تنفيذ التوافق المهم الذي توصل إليه قائدا البلدين وتعزيز التضافر بين استراتيجيات التنمية للبلدين". وفي هذا التصريح إشارة إلى أن ما تمّ التوافق عليه بين قيادتي الصين والسعودية لم يترجم على الأرض وأن المسؤول الصيني يطالب بتنفيذه .

الروميان، أحد كبار مساعدي محمد بن سلمان، جاء الى بكين على رأس وفد كبير ليفاوض قادة الصين على خطط استثمارية واسعة. جاء بصفته محافظ صندوق الثروة السيادية البالغة قيمته 925 مليار دولار، والذي يحظى بنفوذ كبير في عالم المال والاعمال والاستثمار.

الاتجاه شرقًا بالنسبة إلى السعودية خيارًا مناسبًا ولكنه بمنزلة مغامرة، وإن الخصائص التفضيلية التي يتمتع به الجانب السعودي من أجل جذب المستثمر الصيني تواجه صعوبات معقدة من جانب الأخ الأكبر. فما لم يعد خافيًا، أن ثمة

قيودًا تفرضها واشنطن على السعودية وعلى بلدان أخرى مثل العراق ودول الخليج في العلاقة مع الصين في المجال التجاري بمتوالياته الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية.

إن الدعوة المتبادلة لتعميق التعاون في مجالات الطاقة النظيفة والإستثمار والتمويل والتكنولوجيا المتقدّمة تعكس الرغبة الأكيدة لدى السعودية من أجل تعزيز الشراكة مع الصين من أجل معالجة مشكلات التمويل المسؤول عن تعثر مشاريع كبرى مثل نيوم. في المقابل، يتطلع رئيس بلدية بكين ين يونغ الذي قال خلال اجتماع مع الروميان إنه يأمل في أن يوسع الصندوق أعماله في العاصمة الصينية وأن الصين تتيح العديد من الفرص الاستثمارية.

لا تخفي بكين قلقها وانزعجها من الضغوط الأميركية على حليفتها السعودية، إذ تشعر الصين بالإحباط من استخدام واشنطن للسياسات الإقتصادية ضدّها وهو ما دفعها إلى التوجّه إلى دول في القارات الآسيوية والإفريقية والأوروبية وتوسيع العلاقات التجارية معها.

الصين تتطلّع إلى أن تكون الإستثمارات متبادلة، لا أن تكون مجرد مموّل لمشاريع ابن سلمان. وكانت واحدة من شروط التعاون التجاري بين بكين والرياض هي تبادل الاستثمارات بين شركات البلدين، لا سيما في مجالات الاستثمار الصناعي والتنمية الخضراء والتحول في الطاقة.

وكان صندوق الاستثمارات قد أعلن في يوليو 2024 عن خطة استثمارية بقيمة 500 مليون دولار في شركة "تشاوشانغ" الاستثمارية القابضة في هونغ كونغ. ومن المعلوم، أن الصين شهدت طفرة استثمارية من صناديق سيادية خليجية في وقت تتباطىء حركة الاستثمارات الغربية في الصين بسبب المخاوف إزاء التعافي الاقتصادي والمخاطر الجيوسياسية نتيجة التوتر في بحر الصين وتفاقم الأزمة بين الولايات المتحدة والصين على خلفية المسألة التايوانية. وكانت صناديق الثروة السيادية في منطقة غرب آسيا استثمرت 7 مليارات دولار في الصين منذ يونيو 2023. وقد وافق صندوق الثروة السيادي القطري المسمى

بـ "جهاز قطر للاستثمار" في 5 يونيو 2024 على شراء حصة 10% في ثاني أكبر شركة لصناديق الاستثمار المشترك في الصين من شركة الاستثمار "Primavera Capital"بحسب مصدرين لوكالة "رويترز"، فيما وافقت الصين في 14 يونيو من العام نفسه على استثمار أول صناديقها المتداولة في الأسهم السعودية، بحسب ما قاله مديرو صناديق استثمار لرويترز، وهو ما يأتي تزامنًا مع تعزيز ثاني أكبر اقتصاد في العالم لعلاقاته مع غرب آسيا وسط تصاعد التوتر مع الغرب.

وقالت شركتا هواتاي باينبريدغ إنفيستمينتس، وساذرن أسيت مانجمنت، الصينيتان اللتان ستديران المنتجات بشكل منفصل، إن هذه المنتجات ستتبع صندوق المؤشرات المتداولة (سي.إس.أو.بي السعودية) المدرج في بورصة هونغ كونغ والذي دشنته في شهر نوفمبر 2023 شركة سي.إس.أو.بي أسيت مانجمنت، ومقرها هونغ كونغ. وقال الرئيس التنفيذي لشركة سي.إس.أو.بي، دينغ تشين: "ستزيد هذه الموافقة من التعاون بين السعودية والصين في أسواق رأس المال".

وكانت (رويترز) أفادت في أغسطس 2023 أن بورصتي الصين والسعودية تجريان محادثات عن سماح كل منهما بإدراج صناديق المؤشرات المتداولة في البورصة الأخرى، وذلك في ظل تطلع البلدين إلى تعميق العلاقات المالية وسط تقارب العلاقات الدبلوماسية.

وكانت شركة الصين الجنوبية لإدارة الأصول، قد أدرجت صندوق الاستثمار المتداول للأسهم السعودية "QDII" في شنتشن بعد جمع 634 مليون يوان (87 مليون دولار أميركي). وبدأ الصندوق الثاني، "Huatai-PineBridge Saudi Arabia ETF"، التداول في شنغهاي بعد جمع 590 مليون يوان.

وكان التعاون الاقتصادي بين بكين والرياض مقتصرًا وعلى مدى عقود على الطاقة، إلا أن هذا التعاون أخذ في التوسّع بعد التحوّل الاقتصادي الذي شهدته

دول الخليج منذ العام 2016 وميولها نحو تنويع القاعدة الاقتصادية عبر مشاريع استثمارية في مجالات حيوية، وتخفيف الاعتماد على الوقود الإحفوري. تطلعات مهندسي رؤية السعودية 2030 كبيرة وبعيدة، على أمل التحوّل الى دولة صناعية تحقق مبدأ الإكتفاء الذاتي، ولكن هذه تطلعات دونها خرط القتاد وعقبات كؤودة تبدأ بالمال وتنتهي به.

لا يبدو أن رحلة الروميان الى الصين كانت سهلة المنال، وأن المشاريع الصينية التي ينوي صندوق الاستثمارات العامة ضخ أموال فيها لا سيما شركات تصنيع الطاقة المتجدّدة المعنية ببناء مصانع لمكوّنات طاقة الرياح والطاقة الشمسية في المملكة بهدف توطين سلاسل التوريد وتاليًا استبدال محطات الطاقة التي تعمل بالوقود الإحفوري بالطاقة النظيفة. وهنا يمكن للسعودية أن تقوم بعملية مقايضة باعطاء الوقود الإحفوري إلى الصين مقابل حصول السعودية على طاقة نظيفة.

المشكلة تبقى أنّ السعودية ليست دولة مكتملة السيادة أو مستقلة في تقرير ما تشاء وفق مصالحها، فهناك اعتبارات أميركية تعلو وتفرض نفسها. ولذلك فالسعودية بقيت حتى عهد قريب شريكًا اقتصاديًا واستراتيجيًا شديد الأهمية للولايات المتحدة. وفي الفترة ما بين 2004 - 2013 كانت الولايات المتحدة تستأثر بالنسبة الأكبر من الصادرات السعودية وارداتها. وقد استأثرت في عام 2013 بما نسبته 14.10% من صادرات السعودية في ذلك العام أي بنحو 200 ملياري ريال (53 مليار دولار) واحتلت بذلك المرتبة الأولى من بين الدول التي تصدر لها المملكة وكانت أهم السلع: زيوت، نفط خام ومنتجاتها، اثيرات أحادية البوتيل، سماد اليوريا، مواسير وأنابيب صلب مقاومة للصدأ، كحولات دورية عطرية، في حين بلغت حجم وارداتها في العام نفسه 85375 مليون ريال (23 مليار دلاور)، وهذا يمثل 13.5% من إجمالي قيمة واردات المملكة واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى من بين الدول التي تستورد

منها السعودية، وكانت أهم السلع المستوردة: سيارات جيب، سيارات خاصة، محركات طائرات، قطع غيار طائرات.

تجدر الإشارة إلى أن ثمة إغفالًا مقصودًا للأموال المحصلة من صفقات السلاح التي تبرمها المملكة السعودية مع الولايات المتحدة والتي تصل في أحيان كثيرة إلى ما يربو عن مائة مليار دولار، كما في عهد الرئيس باراك أوباما وتحديدًا في صفقة التسلح المبرمة في سبتمبر 2016 حيث عرضت إدارة أوباما صفقة اسلحة بقيمة 115 مليار دولار، وكذلك في مايو 2017 حيث وقّع الملك سلمان والرئيس دونالد ترمب عدة اتفاقيات تعاون عسكري ودفاعي وتجاري بقيمة 460 مليار دولار.

ثمة تبدّل جرى في وجهة الصادرات السعودية في الأعوام الثلاثة الأخيرة، لا سيما منذ 2023 حيث أصبحت الصين الوجهة الرئيسية للصادرات السعودية، بنحو 15% من صادرات المملكة، تليها كوريا الجنوبية بنسبة 9.8%، ومن ثم الهند بنسبة 9.5% من الصادرات. وفيما يتعلق بالواردات، برزت الصين، بنسبة 21% من واردات المملكة تليها الولايات المتحدة بنسبة 8.1% ومن ثم الإمارات بنسبة 6.8%، وكانت كل من الهند ومصر وسويسرا وألمانيا واليابان وإيطاليا وكوريا الجنوبية، من بين أهم 10 دول تم الاستيراد منها.

في أبريل 2024، استوردت السعودية منتجات بقيمة 13.5 مليار ريال سعودي من الصين، وهو ما يمثل 22.4% من إجمالي واردات المملكة العربية السعودية في ذلك الشهر.

ومع ذلك، تبقى الولايات المتحدة الشريك الإقتصادي والاستراتيجي الأول والمفضّل للمملكة السعودية. وفقًا للبيانات المتاحة، كان مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة إلى المملكة أكبر بثلاث مرات تقريبًا من الصين في نهاية عام 2022 حيث حققت الولايات المتحدة نموًا إيجابيًا في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر مع المملكة السعودية حيث بلغ 76.6 مليار

ريال سعودي (20.4 مليار دولار)، مقارنة بنهاية عام 2021 حيث بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر 66.9 مليار ريال سعودي (17.8 مليار دولار).

لناحية الصين، فقد بلغ رصيدها الاستثماري المباشر في السعودية بنهاية عام 2022، ما مقداره 20.3 مليار ريال سعودي (5.4 مليار دولار)، مقارنة بنهاية عام 2021 حيث كان 19.3 مليار ريال سعودي (5.1 مليار دولار). بل إن البحرين باقتصادها البالغ 45 مليار دولار تستثمر في السعودية أكثر من الصين باقتصادها البالغ 18 تريليون دولار. في نهاية عام 2022، بلغ رصيد البحرين من الاستثمار الأجنبي المباشر مع المملكة السعودية 33.3 مليار ريال سعودي (8.8 مليار دولار)، مقارنة بنهاية عام 2021 حيث بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر قيمه قدرها 30.8 مليار ريال سعودي (8.2 مليار دولار).

ومع ذلك، هناك رغبة لدى الصين في زيادة مستوى العلاقات التجارية مع السعودية. وفي 25 يوليو 2024 أعلنت شركة "بوشان آيرون أند ستيل"، وهي أكبر منتج للحديد والصلب في الصين، والمعروفة باختصار "باوستيل"، أنها ضاعفت استثماراتها في مشروك مشترك مع "أرامكو السعودية" و"صندوق الاستثمارات العامة" لتصل إلى مليار دولار، لتصل حصتها في المشروع إلى 50 في المائة، فيما تتقاسم أرامكو والصندوق نصف الحصة الثانية بالتساوي.

إن توق السعودية إلى جلب الاستثمارات المالية الصينية يصدر عن حاجة ملحّة للمال الأجنبي لتغطية نفقات مشاريع كبرى عجزت الصناديق السيادية عن تحمّلها. وفي المقابل، فإن الصين تتطلّع للوصول إلى أسواق جديدة في المنطقة في سياق استكمال مبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقتها في السابع من سبتمبر سنة 2013. فالصين تجد في منطقة غرب آسيا سوقًا واعدة لمنتجاتها بعيدًا عن الأسواق الأميركية والأوروبية المنافسة. في الواقع، تأمل الصين في سحب جزءًا وازنًا من اهتمام السعودية وتوجهها نحوها بدلًا من التماهي التام مع الولايات المتحدة، ولا سيما في مجالي الأمن والاستثمارات. واحدة من أبرز أهداف الصين إلغاء الدفع بالدولار في المعاملات النفطية. وقد أعلن البنكان

المركزيان الصيني والسعودي في 21 نوفمبر سنة 2023 عن اتفاق على مبادلة العملات المحلية بقيمة 50 مليار يوان (7 مليارات دولار) أو 26 مليار ريال سعودي. وكان ذلك مؤشر على رغبة الرياض في تعزيز علاقاتها التجارية مع بكين بوصفها أكبر مستهلك للطاقة في العالم والتعاون في مجال الهيدروكربونات وكذلك تعزيز التعاون في مجالات مثل الأمن والتكنولوجيا. والهدف من تثبيت العملة المحلية للتداول، هو لضمان السيولة واستقرار سعر الصرف الذي يقلل من مخاطر تقلب أسعار العملات وخصوصًا بالنسبة إلى المستوردين والمصدرين..

وكان الرئيس الصيني شي جين بينغ قد خاطب زعماء دول الخليج في ديسمبر 2023 بما نصّه إن "الصين ستعمل على شراء النفط والغاز باليوان، لكن الصين لم تستخدم حتى الآن العملة المحلية في شراء النفط السعودي".

حتى عام 2022 كانت السعودية أكبر مورد للنفط الخام الى الصين، حيث استوردت الصين بقيمة 65 مليار دولار في 2022، بما يمثل نحو 83% من إجمالي صادرات المملكة إلى الصين، قبل أن تحتل روسيا المرتبة الأولى من الدول الموردة للنفط الى العملاق الآسيوي. وحسب البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك في الصين ارتفع حجم الخام الروسي الذي تم شحنه للصين 24% في عام 2023 ليسجل 107.02 مليون طن متري. بينما شحنت السعودية 85.96 مليون طن متري من النفط الخام للصين في عام 2023، بانخفاض 2% تقريبًا عن عام 2022. وبصورة إجمالية، ارتفعت واردات الصين من النفط الخام لعام 2023 إلى مستوى قياسي 563.99 مليون طن متري أو ما يعادل 11.28 مليون برميل يوميًا.

في الواقع، إنّ زيادة واردات الصين من النفط الروسي تعود إلى العقوبات المفروضة على روسيا، وتاليًا بيع الأخيرة نفطها بأسعار منخفضة، تمامًا كما هو الحال بالنسبة إلى النفط الإيراني. ولأن الصين لديها قابلية امتصاص عالية

جدًا لكل النفط في العالم، فإنها لن تتردد في اللجوء إلى أي دولة تزوّدها بالنفط، فكيف إن كان بأسعار منافسة.

دبلوماسية النفط يمكنها أن تؤدي دورًا فاعلًا في وقت تخضع المعادلات الجيوسياسية في مناطق حيوية من آسيا الى تبدّلات سريعة، نتيجة المنافسة الشديدة بين قوى اقتصادية دولية. وتسعى الصين إلى تعزيز اقتصادها من خلال جذب النقد السعودي تمهيدًا لفك ارتباط النفط والدولار. إلى جانب تطلّع الصين لأن تلعب دورًا مؤثرًا في سياسات غرب آسيا، كما في استضافة محادثات السعودية وإيران في مارس 2023 لاستئناف العلاقات الثنائية، وكذلك استضافة مصالحة فلسطينية في 23 يوليو 2024 في لقاء وطني شامل وموسّع، في أحدث مسعى من بكين لإنهاء الانقسام الفلسطيني. وكانت الصين رعت اتفاقًا شارك فيه 14 فصيلًا فلسطينيًا على تشكيل "حكومة مصالحة وطنية مؤقتة" لإدارة غزة بعد الحرب، وأكد وزير الخارجية الصيني توقيع "إعلان بكين" من جانب الفصائل الفلسطينية.

قد تكون هذه المعطيات مؤشّرات على دخول الصين إلى المجال الحيوي الأميركي في منطقة غرب آسيا، وهذا ما أثار قلق المسؤولين الأميركيين من تزايد نفوذ الصين في المنطقة، وقد أعرب المرشّح الرئاسي دونالد ترمب عن أسفه لمآلات العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية في مقابلة حديثة مع بلومبرغ في 16 يوليو 2024 وقال:"إنهم لم يعودوا معنا، إنهم مع الصين".

ولذلك، قد تكون اتفاقية الدفاع التي تسعى السعودية للحصول عليها مع الولايات المتحدة هي لمنع الصين من تحقيق اختراق في منطقة المصالح الحيوية الأميركية، وإن من شأن هذه الاتفاقية حجز ولي العهد محمد بن سلمان في تحالف استراتيجي مع واشنطن، بما ينطوي عليه من التزامات للحد من تعاونه مع الصين. ولأن الصفقة لا تزال معلّقة بسبب تحفظات من داخل المؤسسة (ومن الكونغرس أيضًا)، فإن السعوديين يأملون في وصول حليفهم السابق ترمب لإمضاء الاتفاقية في مقابل صفقة سخية من السعودية.

انتهى ...